الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 5

"تكاليف الاقتراض"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 5، *تكاليف الاقتراض* في 2022م.

منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:

- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)

Arabic Version of Copyright Statement	English Version of Copyright Statement
إن هذا المعيار [تكاليف الاقتراض] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير2024]، وأعيد إخراجه بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [تكاليف الاقتراض] وأجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين". النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.	This [Borrowing Costs] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May 2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February 2024], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Borrowing Costs] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.
النص الإنجليزي لـ [Borrowing Costs] حقوق تأليفه ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.	English language text of [Borrowing Costs] © [insert year] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.
النص العربي لـ [تكاليف الاقتراض] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.	Arabic text of [تكاليف الاقتراض] © [insert month and year] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.
العنوان الأصلي: [IPSAS Borrowing Costs.] ردمك 3-491-60815-1-978	Original title: [Borrowing Costs:] ISBN: [978-1-60815-491-3]
إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.	""International Federation of Accountants", "International Public Sector Accounting Standards Board", "International Public Sector Accounting Standards", "Recommended Practice Guidelines", "IFAC", "IPSASB", "IPSAS", "RPG" and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 5

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
6	عُدل نص الفقرة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
42و	فقرة جديدة	معيار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	
النطاق	4-1
تعريفات	13-5
تكاليف الاقتراض	6
الجهة الاقتصادية	9-7
المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة	10
منشآت قطاع الأعمال الحكومية	11
صافي الأصول/ حقوق الملكية	12
الأصول المؤهلة	13
تكاليف الاقتراض – المعالجة الأساسية	16-14
الإثبات	15-14
الإفصاح	16
تكاليف الاقتراض – المعالجة البديلة المسموح بها	39-17
الإثبات	20-17
تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة	29-21
زيادة القيمة الدفترية للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده	30
بدء الرسملة	33-31
تعليق الرسملة	35-34
وقف الرسملة	39-36
الإفصاح	40
أحكام انتقالية	41
تاريخ السريان	43-42
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 5 "تكاليف الاقتراض" في الفقرات 1 - 43. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 5 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 5 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 5 (طبعة 2022)، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

يحدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض. وهو يتطلب - بشكل عام - الإثبات الفوري لتكاليف الاقتراض على أنها مصروفات. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المعيار يتيح - كمعالجة بديلة مسموح بها - رسملة تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل.

النطاق

1. يجب أن يُطبق هذا المعيار في المحاسبة عن تكاليف الاقتراض.
2. [حذفت].
3. [حذفت].
4. لا يتناول هذا المعيار التكلفة الفعلية أو المفترضة لصافي الأصول/حقوق الملكية. وإذا كانت الدول تطبق رسماً رأسمالياً على الجهات الفردية، فإنه يلزم ممارسة الحكم لتحديد ما إذا كان هذا الرسم يستوفي تعريف تكاليف الاقتراض، أم أنه ينبغي معالجته على أنه تكلفة فعلية أو مفترضة لصافي الأصول/حقوق الملكية.

تعريفات

5. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

تكاليف الاقتراض هي الفائدة والمصروفات الأخرى التي تتكبدها الجهة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

الأصل المؤهل هو الأصل الذي يستغرق - بالضرورة - فترة زمنية طويلة ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

تكاليف الاقتراض

6. قد تتضمن تكاليف الاقتراض:
   أ. مصروف الفائدة المحسوب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية الموضحة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*؛ و
   ب. [حذفت]
   ج. [حذفت]
   د. الفائدة فيما يخص التزامات عقود الإيجار وترتيبات امتياز تقديم الخدمات؛ و
   هـ. فروق تحويل العملات الناشئة عن قروض بعملات أجنبية إلى الحد الذي تعد فيه تعديلاً لتكاليف الفائدة.

الجهة الاقتصادية

7. لأغراض التقرير المالي، يستخدم مصطلح "الجهة الاقتصادية" في هذا المعيار بمعنى مجموعة من الجهات تشمل الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها.

8. تتضمن المصطلحات الأخرى التي تستخدم - أحياناً - للإشارة إلى الجهة الاقتصادية "الجهة الإدارية"، و"الجهة المالية"، و"الجهة الموحدة"، و"المجموعة".

9. قد تتضمن الجهة الاقتصادية جهات ذات أهداف تتعلق بتنفيذ سياسات اجتماعية بالإضافة إلى أهداف تجارية. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارة إسكان جهة اقتصادية تشتمل على جهات توفر مساكن بمقابل رمزي، بالإضافة إلى جهات أخرى توفر السكن على أساس تجاري.

المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة

10. توفر الأصول وسيلة للجهات لكي تحقق أهدافها. توصف الأصول التي تستخدم في تقديم السلع والخدمات وفقاً لأهداف الجهة، والتي لا تولد بشكل مباشر تدفقات نقدية صافية، غالباً بأنها أصول تنطوي على خدمات متوقعة. أما الأصول التي تستخدم لتوليد تدفقات نقدية صافية، فهي توصف غالباً بأنها تنطوي على "منافع اقتصادية مستقبلية". لكي يكون المعيار شاملاً لجميع الأغراض التي تستخدم فيها الأصول، فإن هذا المعيار يستخدم مصطلح "المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات المتوقعة" لوصف السمة الأساسية للأصول.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

11. [حذفت].

صافي الأصول/ حقوق الملكية

12. يستخدم مصطلح "صافي الأصول/ حقوق الملكية" في هذا المعيار للإشارة إلى القيمة المتبقية في قائمة المركز المالي (الأصول مطروحاً منها الالتزامات). قد يكون صافي الأصول/حقوق الملكية موجباً أو سالباً. ويجوز أن تُستخدم مصطلحات أخرى بدلاً من "صافي الأصول/حقوق الملكية"، شريطة أن يكون معناها واضحاً.

الأصول المؤهلة

13. من الأمثلة على الأصول المؤهلة المباني الإدارية، والمستشفيات، وأصول البنية التحتية كالطرق والجسور ومرافق توليد الطاقة، والمخزون الذي يتطلب فترة زمنية طويلة للوصول به إلى حالة يكون فيها جاهزاً للاستخدام أو للبيع. أما الاستثمارات الأخرى، والأصول التي يتم إنتاجها بشكل روتيني على مدى فترة زمنية قصيرة، فهي ليست أصولاً مؤهلة. كما أن الأصول التي تكون عند اقتنائها جاهزة للاستخدام المقصود لها أو لبيعها لا تُعد أصولاً مؤهلة.

تكاليف الاقتراض – المعالجة الأساسية

الإثبات

14. **يجب أن تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتَكبَّد فيها.**

15. بموجب المعالجة الأساسية تُثبَت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتَكبَّد فيها، بغض النظر عن أوجه استخدام القروض.

الإفصاح

16. يجب أن تفصح القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض.

تكاليف الاقتراض – المعالجة البديلة المسموح بها

الإثبات

17. يجب أن تُثبت تكاليف الاقتراض على أنها مصروف في الفترة التي تُتَكبَّدُ فيها، فيما عدا إلى الحد الذي تُرسمل فيه وفقاً للفقرة 18.

18. يجب أن تُرسمل تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، على أنها جزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب أن يُحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة وفقاً لهذا المعيار.

19. بموجب المعالجة البديلة المسموح بها، تُضمَّن تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل في تكلفة ذلك الأصل. تُرسمل تكاليف الاقتراض هذه على أنها جزء من تكلفة الأصل عندما (أ) يكون من المرجح أنه سينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة للجهة، و(ب) يكون من الممكن أن تُقاس التكاليف بموثوقية[1]. تُثبَت تكاليف الاقتراض الأخرى على أنها مصروف في الفترة التي تُتَكبَّد فيها.

20. إذا تبنت الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، فإنه يجب عليها أن تُطبق تلك المعالجة - بشكل متسق - على جميع تكاليف الاقتراض التي تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج جميع الأصول المؤهلة للجهة.

تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة

21. تكاليف الاقتراض التي تعود – بشكل مباشر – إلى اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل هي تكاليف الاقتراض التي كانت ستُتجنب لو لم يتم الإنفاق على الأصل المؤهل. وعندما تقترض الجهة أموالا خصيصا لغرض الحصول على أصل مؤهل، بعينه، فإنه يمكن – بسهولة – تحديد تكاليف الاقتراض التي تتعلق – بشكل مباشر – بذلك الأصل المؤهل.

22. قد يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين قروض بعينها وأصل مؤهل، وتحديد القروض التي كان من الممكن تجنبها لو لم يُقتنَ هذا الأصل. وتحدث مثل هذه الصعوبة عندما، على سبيل المثال، يتم تنسيق نشاط التمويل للجهة - بشكل مركزي. كما تنشأ الصعوبات – أيضًا - عنما تستخدم الجهة الاقتصادية نطاقاً من أدوات الدين لتقترض أموالاً بأسعار فائدة مختلفة، وتحول تلك الأموال - على أسس مختلفة - إلى جهات أخرى في الجهة الاقتصادية. قد تُحول الأموال التي اقتُرضت مركزياً إلى جهات أخرى ضمن الجهة الاقتصادية على أنها قرض، أو منحة، أو ضخ رأس المال. وقد تكون مثل هذه التحويلات غير محملة بفائدة، أو تتطلب أن يُسترد جزء فقط من تكلفة الفائدة الفعلية. وتنشأ تعقيدات أخرى (أ) من استخدام قروض مُقومة بعملات أجنبية أو مربوطة بها، و(ب) وعندما تعمل الجهة الاقتصادية في اقتصادات ذات تضخم جامح، و(ج) من التقلبات في أسعار الصرف. ونتيجة لذلك، يصعب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض التي

1 المعلومات الموثوقة تكون خالية من الخطأ والتحيز ذي الأهمية النسبية، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتعبر بأمانة عما تصرح أنها تعبر عنه أو ما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أنها تعبر عنه. وتناقش الفقرة 16 من أساس الاستنتاجات المرافق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 1 المدخل الانتقالي لتوضيح الموثوقية.

تعود - بشكل مباشر - إلى اقتناء أصل مؤهل، ويُتطلب ممارسة الحكم.

23. **بالقدر الذي تُقتَرَض به الأموال خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل، فإنه يجب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة لذلك الأصل بمقدار تكاليف الاقتراض الفعلية المتكبَّدة على ذلك الاقتراض خلال الفترة مخصوماً منها أي دخل استثمار ينتج من الاستثمار المؤقت لتلك القروض.**

24. قد تؤدي ترتيبات التمويل لأصل مؤهل إلى حصول الجهة على أموال مقترضة وتكبدها تكاليف اقتراض ذات صلة قبل استخدام بعض أو كل هذه الأموال للإنفاق على الأصل المؤهل. في مثل هذه الحالات، غالباً ما تُستَثمر هذه الأموال مؤقتاً لحين إنفاقها على الأصل المؤهل. عند تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة خلال الفترة، يجب خصم أي دخل استثمار يكتسب على هذه الأموال من تكالي المُتَكبَّدة.

25. **بالقدر الذي تقترض به الجهة أموالا – بشكل عام – وتستخدمها لغرض الحصول على أصل مؤهل، فإنه يجب أن يُحدد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة من خلال تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويجب أن يكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة التي تكون قائمة خلال الفترة. ومع ذلك، يجب على الجهة أن تستبعد من هذا الاحتساب تكاليف الاقتراض التي تنطبق على القروض التي تمت خصيصا لغرض الحصول على أصل مؤهل إلى أن تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. ولا يجوز أن يزيد مبلغ تكاليف الاقتراض المُرسملة خلال فترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المُتكبدة خلال تلك الفترة.**

26. فقط تكاليف الاقتراض التي تنطبق على قروض الجهة هي التي يجوز رسملتها. عندما تقترض جهة مسيطرة أموالاً تمرر إلى جهة مسيطر عليها دون تخصيص لتكاليف الاقتراض أو مع تخصيص جزء فقط من تكاليف الاقتراض، فيجوز للجهة المسيطر عليها أن ترسمل فقط تكاليف الاقتراض التي تكبدتها هي نفسها. إذا استلمت جهة مسيطر عليها مساهمة رأسمالية غير محملة بفائدة أو منحة رأس مالية، فإنها لا تتكبد أي تكاليف اقتراض، ومن ثم لا تُرسمَل أي تكاليف من هذا القبيل.

27. عندما تحول جهة مسيطرة أموالاً إلى جهة مسيطر عليها بتكلفة جزئية، فإنه يجوز للجهة المسيطر عليها أن تُرسمِل ذلك الجزء من تكاليف الاقتراض الذي تكبدته هي نفسها. ويمكن أن يُرسمَل المبلغ الكامل لتكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل المؤهل في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، شريطة أنه أجريت تسويات التوحيد المناسبة لاستبعاد تلك التكاليف المرسملة من قبل الجهة المسيطر عليها.

28. عندما تحول جهة مسيطرة أموالاً إلى جهة مسيطر عليها بدون تكلفة، لن تستوفي الجهة المسيطرة أو الجهة المسيطر عليها - بشكل فردي - ضوابط رسملة تكاليف الاقتراض. وبالرغم من ذلك، فإنه إذا الجهة الاقتصادية ضوابط رسملة تكاليف الاقتراض، فستكون قادرة على أن تُرسمل تكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل المؤهل في قوائمها المالية الموحدة.

29. في بعض الظروف، يكون من المناسب تضمين جميع قروض الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها عندما يُحتسب متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض؛ وفي ظروف أخرى، يكون من المناسب لكل جهة مسيطر عليها أن تستخدم متوسطاً مرجحاً لتكاليف الاقتراض ينطبق على القروض الخاصة بها.

زيادة القيمة الدفترية للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده

30. عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ الممكن استرداده منه أو عن صافي قيمته القابلة للتحقق، تُخفَّض القيمة الدفترية أو تُشطبُ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 21، الهبوط في قيمة الأصول غير المولدة للنقد أو معيار المحاسبة للقطاع العام 26، الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد، أيهما ينطبق. في ظروف معينة، يتم عكس قيد مبلغ التخفيض أو الشطب وفقاً للمعيارين المذكورين.

بدء الرسملة

31. **يجب أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض على أنها جزء من تكلفة الأصل المؤهل عندما:**
    أ. **يجري تكبد نفقات للأصل؛ و**
    ب. **يجري تكبد تكاليف اقتراض؛ و**
    ج. **تكون الأنشطة التي تُعد ضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه قيد التنفيذ.**

32. تتضمن النفقات على أصل مؤهل - فقط - تلك النفقات التي أسفرت عن مدفوعات نقدية أو تحويلات أصول أخرى أو تحمل التزامات محملة بفائدة. إن متوسط القيمة الدفترية للأصل خلال الفترة، بما في ذلك تكاليف الاقتراض المرسملة سابقاً، يُعد – عادةً - تقريباً معقولاً للنفقات التي يُطبق عليها معدل الرسملة في تلك الفترة.

33. تشمل الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه أكثر من مجرد الإنشاء المادي للأصل. فهي تتضمن العمل الفني والإداري الذي يسبق بدء الإنشاء المادي، مثل الأنشطة المرتبطة بالحصول على التصاريح. وبالرغم من ذلك، يستبعد من مثل هذه الأنشطة الاحتفاظ بأصل عندما لا يوجد إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل. فعلى سبيل المثال، تُرسمل تكاليف الاقتراض المُتكبدة حين تكون الأرض قيد التطوير، خلال القترة التي تُنفذ فيها الأنشطة المتعلقة بالتطوير. وبالرغم من ذلك، لا تؤهل للرسملة تكاليف الاقتراض المُتكبدة حين تكون الأرض المقتناة لأغراض البناء يُحتفظ بها دون أي نشاط تطويري مرتبط بها.

تعليق الرسملة

34. **يجب تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي توقف فيها التطوير النشط، وإثباتها على أنها مصروف.**

35. قد تُتَكبَّد تكاليف اقتراض خلال فترة طويلة توقفت فيها الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. مثل هذه التكاليف هي تكاليف احتفاظ بأصول مكتملة جزئياً ولا تتأهل للرسملة. وبالرغم من ذلك، لا يتم – عادةً - تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال فترة يجري فيها تنفيذ عملاً فنياً وإدارياً كبيراً. ولا تُعلَّق رسملة تكاليف الاقتراض عندما يكون التأخير المؤقت جزءاً ضرورياً من عملية إعداد أصل للاستخدام المقصود له أو لبيعه. فعلى سبيل المثال، تستمر الرسملة خلال الفترة الطويلة اللازمة حتى ينضج المخزون أو خلال الفترة

الطويلة التي تؤخر فيها مناسيب المياه المرتفعة إنشاء جسر، إذا كانت مثل هذه المناسيب المرتفعة للمياه شائعة خلال فترة الإنشاء في الإقليم الجغرافي المعني.

وقف الرسملة

36. **يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود له أو لبيعه.**

37. يكون الأصل – عادةً - جاهزاً للاستخدام المقصود له أو لبيعه عندما يكتمل الإنشاء المادي للأصل، حتى وإن كان العمل الإداري الروتيني قد لا يزال مستمراً. وإذا كان كل ما تبقى هو تعديلات طفيفة، مثل أعمال ديكور عقار حسب مواصفات المشتري أو المستخدم، فإن هذا يبين أن جميع الأنشطة مكتملة - بشكل جوهري.

38. **عندما يُستكمل إنشاء أصل مؤهل على أجزاء، ويكون كل جزء قابلاً للاستخدام بينما يستمر الإنشاء للأجزاء الأخرى، فإنه يجب وقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل – بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام المقصود له أو لبيعه.**

39. يُعد مجمع إداري يشمل عدة مبانٍ، يمكن أن يُستخدم كل منها - بشكل فردي، مثالاً لأصل مؤهل كل جزء منه قابل لأن يكون صالحاً للاستخدام بينما يستمر الإنشاء للأجزاء الأخرى. أما الأمثلة على الأصول المؤهلة التي يلزم أن تكون مكتملة قبل أن يكون بالإمكان استخدام أي جزء، فهي تتضمن: (أ) غرفة عمليات في مستشفى عندما يجب أن تُستكمل جميع أعمال الإنشاء في المستشفى قبل أن يكون بالإمكان استخدام غرفة العمليات، و(ب) محطة معالجة مياه لصرف ينطوي على عمليات متعددة تُنفذ بالتتابع في أجزاء مختلفة من المحطة، و(ج) جسر يشكل جزءًا من طريق سريع.

الإفصاح

40. **يجب أن تفصح القوائم المالية عما يلي:**
   أ. السياسة المحاسبية المطبقة لتكاليف الاقتراض؛ و
   ب. مبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة؛ و
   ج. معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل للرسملة (إذا كان من الضروري تطبيق معدل رسملة على الأموال المقترضة بشكل عام).

أحكام انتقالية

41. [حذفت].

41أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

تاريخ السريان

42. **يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.**

42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

41ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

41د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 5].

42و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* الصادر في 2023 الفقرة 6. يجب على الجهة أن تطبق هذا التعديل على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة التعديل على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

43. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

5. إرشادات التنفيذ

إرشادات التنفيذ
ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 5، ولكنها ليست جزءا منه.
أ.1 فترة رسملة تكاليف الاقتراض
عندما تُطبق الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18، متى يمكن للجهة أن تُضمن تكاليف اقتراض في تكلفة الأصل المؤهل؟
إذا كانت النفقات والقروض قد تم تكبدها – خصيصا – لتمويل اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، ينبغي أن تُرسمل تكاليف تلك القروض عندما تبدأ الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام أو البيع، المقصود له. تشمل الأنشطة الضرورية لجعل الأصل جاهزا للاستخدام ما هو أكثر من الاقتناء، أو الإنشاء، أو الإنتاج، المادي للأصل. إذ تتضمن هذه الأنشطة العمل الفني والإداري السابق لبدء الاقتناء، أو الإنشاء، أو الإنتاج، المادي، ولكنها لا تتضمن الاحتفاظ بالأصل عندما لا يجرى القيام بتطوير يغير حالة الأصل.
ينبغي أن تساهم الأنشطة (أي، العمل الفني والإداري) التي يتم القيام بها قبل بدء الاقتناء، أو الإنشاء، أو الإنتاج، المادي لأصل مؤهل في التطوير أو الإنشاء، الفعلي لذلك الأصل.
أ.2 الحد على الرسملة
عندما تُطبق الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18، على قروض تم الحصول عليها – خصيصا – لأصل مؤهل، هل يتم حد تكاليف الاقتراض التي تُضمن في تكلفة الأصل المؤهل في تلك الفترة بتكاليف الاقتراض التي يتم تكبدها في تلك الفترة؟
نعم. إذا كان يمكن ربط قرض – خصيصاً – بنفقات على اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل، يكون مبلغ تكاليف الاقتراض التي تُرسمل خلال تلك الفترة محدودا بتكاليف الاقتراض على المتكبدة على ذلك القرض خلال الفترة ناقصا أي دخل استثمار من الاستثمار المؤقت لتلك المبالغ المقترضة.
أ.3 الأصل الممول من خلال تحويلات
في العديد من البلدان، يتم تمويل اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل من خلال تحويل من جهة قطاع عام أخرى. هل تأخذ الجهة التي تقتني، أو تنشئ، أو تنتج الأصل المؤهل في الاعتبار مصدر الأموال ذي الصلة لدى الجهة المحولة، أي، ما إذا كانت الأموال تم توليدها من خلال إيرادات ضرائب أو حيازات نقد عامة أو اقتراضات عامة، عندما تحدد المبلغ الذي يمكن تضمينه في تكلفة الأصل المؤهل عندما تُطبق الجهة المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18؟
لا. عندما يتم تمويل اقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل – بشكل كامل - من خلال تحويل، لن تكون هناك تكاليف اقتراض تعود - بشكل مباشر - لاقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج الأصل المؤهل، ليتم رسملتها. ويجوز للجهة أن تُضمن في تكلفة الأصل المؤهل – فقط – تكاليف الاقتراض التي قد تكبدتها.
أ.4 الأصل الممول من خلال برنامج اقراض مركزي – معدلات الفائدة
قد تمول وكالة اقراض مركزية أنشطتها بالاقتراض من خلال عدة أدوات قروض منفصلة. قد يكون لكل أداة معدل فائدة مختلف. وقد تقترض جهة أموالا من وكالة الإقراض المركزية وتستخدم هذه الأموال لاقتناء، أو إنشاء، أو إنتاج أصل مؤهل. إذا كانت الجهة تستخدم المعالجة البديلة المسموح بها، كما هي موضحة في الفقرتين 17-18، هل تطبق الجهة المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة المتكبد من قبل وكالة الإقراض المركزية عندما تُضمن تكاليف الاقتراض في تكلفة الأصل المؤهل؟

إرشادات التنفيذ
لا. المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة المتكبد من قبل وكالة الإقراض المركزية ليس ذا صلة في إعداد القوائم المالية للجهة التي تقتني، أو تنشئ، أو تنتج الأصل المؤهل. يمكن للجهة أن تُضمن في تكلفة الأصل المؤهل – فقط – تكاليف الاقتراض التي هي نفسها قد تكبدتها.
يجب على الجهة أن تأخذ في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عندما تحدد تكاليف الاقتراض المتكبدة في ترتيبها مع وكالة الإقراض المركزية. في بعض الحالات، قد لا يعكس معدل الفائدة المنصوص عليه في شروط الترتيب تكاليف الاقتراض الحقيقية المرتبطة بالأموال المُستلمة. عندما تحدد الجهة وجود شروط تيسيرية في الترتيب، ينبغي على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 118-127[1] من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*، وأن ترسمل تكاليف الاقتراض استنادا إلى معدل فائدة ذي علاقة بالسوق والذي كانت ستتكبده الجهة على قرض مماثل (انظر فقرات الأمثلة التوضيحية 153-172 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، للاطلاع على أمثلة توضح كيفية تحديد معدل الفائدة في قرض ميسر). يُعد مصروف الفائدة المحتسب باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مؤهلاً للتضمين في تكلفة الأصل المؤهل وفقاً لهذا المعيار. 1 إذا لم تكن الجهة قد تبنت معيار المحاسبة للقطاع العام 41 بعد، تُطبق المتطلبات الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 84-90 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، *الأدوات المالية: الإثبات والقياس*. وعلى غرار متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 41، ينبغي على الجهة بموجب تلك المتطلبات أن ترسمل تكاليف الاقتراض استنادا إلى معدل فائدة ذي علاقة بالسوق والذي كانت ستتكبده الجهة على قرض مماثل.
إذا كانت وكالة الإقراض المركزية والجهة التي تقترض من الوكالة الأموال هما جزء من الجهة الاقتصادية نفسها، يُمكن - في القوائم المالية للجهة الموحدة - أن تُرسمل تكاليف الاقتراض المتكبدة من قبل وكالة الإقراض المركزية في تكلفة الأصل المؤهل، شريطة أنه قد تم إجراء تعديلات توحيد مناسبة لاستبعاد تلك التكاليف المتكبدة من قبل الجهة المُسيطر عليها.
أ.5 الأصل الممول من خلال اقتراض عام للجهة ذاتها – القروض التي لا يتم الحصول عليها - خصيصا - لأصل مؤهل
عندما تتولى الجهة التي تقتني، أو تنشئ، أو تنتج أصلا مؤهلاً برنامج اقتراض لنفسها بذاتها، ولكن القروض لا يتم الحصول عليها – خصيصا- للأصل المؤهل، كيف تحدد الجهة تكاليف الاقتراض التي تعود – بشكل مباشر – إلى الأصل المؤهل؟ قد يحدث هذا عندما تستخدم الجهة نقدا في الصندوق لتمويل تكلفة أصل مؤهل. ويكون هذا النقد في الصندوق ممولا من اقتراضات عامة، وإيرادات ضرائب، ورسوم وتحويلات أخرى.
يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة الأصل المؤهل باستخدام المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة التي تكون قائمة خلال الفترة. ومن ثم يُطبق المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض على النفقات المتكبدة خلال الفترة على الأصل المؤهل عند تحديد المبلغ المؤهل للرسملة.
يجب على الجهة أن تستبعد من احتساب المتوسط المرجح تلك القروض التي يتم الحصول عليها – خصيصا - لغرض الحصول على أصل مؤهل آخر إلى أن تكتمل - بشكل جوهري - جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الأصل للاستخدام المقصود له. ولا يجوز أن يتجاوز مبلغ تكاليف الاقتراض المُرسملة خلال فترة مبلغ تكاليف الاقتراض المُتكبدة خلال تلك الفترة.
أ.6 الأصل الممول من خلال اقتراضات عامة – مجموعة من أدوات الدين المختلفة
هل تطبق الجهة متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض عندما تُستخدم أدوات دين متعددة لتمويل تكلفة أصل مؤهل؟
نعم. قد لا تكون الجهة قادرة على تمويل تكلفة أصل مؤهل بأداة دين واحدة. وعندما تُستخدم أدوات دين متعددة، تُحدد تكلفة الاقتراض باحتساب المتوسط المرجع لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع أدوات الدين القائمة خلال الفترة، مع استبعاد القروض التي يتم الحصول عليها – خصيصا – لغرض الحصول على أصل مؤهل آخر (إلى أن تكتمل – بشكل جوهري- جميع الأنشطة الضرورية لإعداد ذلك الأصل للاستخدام المقصود له).

6. أمثلة توضيحية

أمثلة توضيحية
ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 5، ولكنها ليست جزءا منه.
أصل مؤهل يتم إنشاؤه على مدى فترة من الزمن
1. في 31 مارس 20X1، تبدأ البلدية خ ذ ض إنشاء نفق لاستيعاب حركة المرور بين محورين تجاريين. فترة الإنشاء هي 5 سنوات واعتمدت موازنة تكلفة المشروع بمبلغ 100 وحدة عملة (يُدفع 20 مليون وحدة عملة إلى شركة الإنشاء في التاريخ الذي يبدأ فيه الإنشاء وفي 31 مارس من كل سنة لاحقة خلال فترة الإنشاء). تُصدر البلدية خ ذ ض في 31 مارس 20X1 سندا مبلغه 100 وحدة عملة بأجل 25 سنة وبمعدل عائد ثابت قدره 5 بالمئة سنوياً. تم إصدار السند – خصيصا – لتمويل إنشاء هذا المشروع. تنتهي السنة المالية للبلدية في 31 ديسمبر وتكتسب البلدية معدل فائدة قدره 3 بالمئة على الاستثمار المؤقت لأية مبالغ مقترضة فائضة.
2. في 31 ديسمبر 20X1، قد تكبدت البلدية على أساس الاستحقاق تكاليف اقتراض قدرها 3.75 مليون وحدة عملة (100 مليون وحدة عملة x 5 بالمئة x 12/9 شهرا).
3. عند تحديد تكاليف الاقتراض التي يمكن تضمينها في تكلفة النفق، تكون البلدية محدودة برسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة ناقصا أي دخل استثمار من الاستثمار المؤقت لتلك المبالغ المقترضة.
4. في 31 ديسمبر 20X1، تُثبت البلدية خ ذ ض أصلها المتمثل في النفق على أنه أعمال رأسمالية قيد التنفيذ. يكون المبلغ المرسمل 21.95 مليون وحدة عملة (20 مليون وحدة عملة + [100 مليون وحدة عملة x 5 بالمئة x 12/9 شهرا] – [80 مليون وحدة عملة x 3 بالمئة x 12/9 شهرا]). ويمثل هذا الأموال المحولة إلى شركة الإنشاء وتكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة ناقصا دخل الاستثمار المكتسب من المبلغ المستثمر البالغ 80 وحدة عملة.
برنامج اقتراض مركزي – تكاليف الاقتراض المؤهلة
5. تبدأ وزارة البنية التحتية إنشاء شبكة طرق جديدة في 15 يونيو 20X1. اعتمدت موازنة تكاليف المشروع بمبلغ 500 مليون وحدة عملة. كل التمويل الذي تتطلبه وزارة البنية التحتية، وجميع الوزارات الأخرى، يتم تأمينه – بشكل مركزي – من قبل وزارة المالية.
6. تقدر وزارة المالية احتياجاتها من التدفقات النقدية على أساس سنوي من أجل تحديد مصدر التمويل الأكثر مناسبة للوفاء باحتياجاتها الداخلية للإقراض. تتضمن هذه المصادر إيرادات ضرائب، وإيرادات رسوم، وإصدارات سندات، وقروض.

أمثلة توضيحية

7. تتفاوض وزارة البنية التحتية على قرض أجله 10 سنوات من وزارة المالية. تتطلب وزارة المالية من وزارة البنية التحتية دفع تكاليف اقتراض بمعدل 3 بالمئة سنويا. ويتسق هذا مع معدل الفائدة في السوق الذي كانت ستتكبده وزارة البنية التحتية فيما لو تم التفاوض بشأن الترتيب على أساس التصرف الحر.

8. عندما تؤمن وزارة البنية التحتية التمويل من وزارة المالية، تكون وزارة البنية التحتية على دراية بأن الأموال المقترضة آتية من مصادر متنوعة، ولكن ليس جليا لها المصادر التي حصلت وزارة المالية منها على هذه الأموال ولا المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض الذي تتكبده وزارة المالية.

9. عند تحديد تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة شبكة الطرق، تُضمن وزارة البنية التحتية – فقط – تكاليف الاقتراض التي هي نفسها قد تكبدتها. ونظرا لأن القرض هو بشروط السوق، تخلص وزارة البنية التحتية إلى أنه لا توجد عناصر تيسيرية في القرض وتحدد تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة شبكة الطرق استنادا إلى معدل الفائدة البالغ 3 بالمئة المنصوص عليه في العقد.

الاقتراض العام – المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض

10. بدأت حكومة الولاية ر إنشاء مطار جديد. اعتمدت موازنة تكلفة المطار بمبلغ 500 مليون وحدة عملة. تتولى حوكة الولاية ر اقتراض الأموال لنفسها بذاتها؛ ومع ذلك، لا تقترض لمشاريع محددة. عند تحديد احتياجاتها من الاقتراض، تقدر حكومة الولاية ر عجز النقد لديها على مدى فترة معينة وتتحقق من أن القروض ستغطي احتياجاتها من السيولة.

11. على مدى فترة الإنشاء، احتفظت حكومة الولاية ر بثلاثة أدوات كانت مفتوحة لفترة الإنشاء بأكملها:
- سندات الولاية – 1 بليون وحدة عملة، بمعدل سنوي قدره 5 بالمئة؛ و
- قرض من المؤسسة المالية أ – 300 مليون وحدة عملة، بمعدل فائدة سنوي قدره 7 بالمئة؛ و
- قرض من المؤسسة المالية ب – 600 مليون وحدة عملة، بمعدل فائدة سنوي قدره 9 بالمئة.

12. عند تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للتضمين في تكلفة المطار، تحتسب حكومة الولاية ر المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة القائمة خلال الفترة.

	أ	ب	ج	د = ب x ج
	المبلغ الأصلي	**معدل الفائدة**	**النسبة من الدين**	**المتوسط المرجح**
سندات الولاية	1,000 مليون وحدة عملة	5 بالمئة	1,000 / 1,900	2.63
القرض أ	300 مليون وحدة عملة	7 بالمئة	300 / 1,900	1.11
القرض ب	600 مليون وحدة عملة	9 بالمئة	600 / 1,900	2.84
المتوسط المرجح لمعدل الفائدة				**6.58 بالمئة**

13. تحتسب حكومة الولاية ر المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض التي تنطبق على جميع قروض الجهة القائمة خلال الفترة على أنه 6.58 بالمئة.

الاقتراض خصيصا لأصل مؤهل – الاقتراض من أجل جزء من مبلغ الأصل المؤهل

أمثلة توضيحية
14. بدأت حكومة الولاية ج إنشاء شبكة طرق جديدة في 1 يناير 20X1. اعتمدت موازنة تكلفة شبكة الطرق هذه بمبلغ 750 مليون وحدة عملة. تمول حكومة الولاية ج هذا المشروع بمبالغ مستلمة في 1 يناير 20X1 من مصدرين: • منحة فيدرالية بمبلغ 500 مليون وحدة عملة؛ و • قرض من مؤسسة مالية بمبلغ 250 مليون وحدة عملة، بمعدل فائدة قدره 5 بالمئة. من أجل الحصول على المنحة الفيدرالية، كان متطلبا من حكومة الولاية ج أن تظهر أنها قادرة على تأمين التمويل. إن سياسة حكومة الولاية ج هي أن يتم تخصيص الأموال المقترضة لإنشاء الأصل المؤهل أولاً. تكتسب حكومة الولاية ج معدل فائدة قدره 3 بالمئة على الاستثمار المؤقت لأية مبالغ مقترضة فائضة.
15. كما في 31 ديسمبر 20X1، تكبدت حكومة الولاية نفقات بمبلغ 200 مليون وحدة عملة على أنه جزء من إنشاء الأصل. تم تحويل هذه النفقات دفعة واحدة على أنها مبلغ مقطوع إلى شركة الإنشاء عند بدء الإنشاء في 1 يناير 20X1. بالإضافة إلى النفقات البالغة 200 مليون وحدة عملة، تُرسمل حكومة الولاية ج 11 مليون وحدة عملة ([250 مليون وحدة عملة x 5 بالمئة] – [50 مليون وحدة عملة x 3 بالمئة]) من تكاليف الاقتراض، ضمن تكلفة الأصل المؤهل.
16. نظراً لأن حكومة الولاية ج اقترضت 250 مليون وحدة عملة لأغراض الحصول على شبكة الطرق، ولكنها تكبدت – فقط – نفقات متعلقة بالأصل المؤهل بمبلغ 200 مليون وحدة عملة، فاستطاعت حكومة الولاية ج اكتساب إيراد فائدة على الأموال المقترضة الفائضة. رسملت حكومة الولاية ج تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة البالغة 12.5 مليون وحدة عملة ناقصا دخل الاستثمار البالغ 1.5 مليون وحدة عملة من الاستثمار المؤقت لتلك الأموال المقترضة.